تاريخ الغش الدراسي في مصر .. من عار لمثار افتخار

03

مونديال ٢٠٢٦ بين رهانات الدبلوماسية وتعقيدات الصراعات

09

إعادة قراءة مصادر حرب يونيو ٦٧ – دراسة د. خالد فهمي

06

مصر ترحب بالتوصل لمذكرة تفاهم أمريكا وايران وتأمل تركيز الاهتمام على مأساة فلسطين

رحبت جمهورية مصر العربية بالاتفاق على توقيع مذكرة تفاهم التى تم التوصل إليها بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، واعتبرته تطورا بالغ الأهمية من شأنه استعادة الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمى والدولي.

وقالت مصر إنها تأمل أن يشكل هذا الاتفاق نقطة تحول رئيسية نحو تعزيز الثقة المتبادلة، وإرساء أسس جديدة للتعاون، وتهيئة بيئة داعمة للسلام، ودفع الجهود الدبلوماسية الرامية لمعالجة باقى القضايا الإقليمية المختلفة، بما ينعكس ايجابا على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط.

وقال بيان رسمى : لقد واصلت مصر خلال الأشهر الأخيرة – بتوجيهات من رئيس الجمهورية – جهودها الجادة والصادقة، بالتنسيق والتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين، من أجل الوصول إلى هذه النقطة وانهاء الحرب وفتح صفحة جديدة تعزز من أمن واستقرار المنطقة.وتجدد مصر موقفها الثابت الداعم للحلول السلمية وتسوية النزاعات بالوسائل الدبلوماسية، وتؤكد أن تسوية الخلافات عبر الحوار والتفاوض تمثل نهجا اساسياً لتحقيق السلام وترسيخ الاستقرار، بما يتوافق مع مبادئ القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة، ويسهم فى خفض حدة التوتر وتسوية النزاعات، وتهيئة بيئة أكثر ملاءمة للتعاون والتنمية وتحقيق الامن والاستقرار لشعوب المنطقة وازدهارها.

وتعرب مصر مجددا عن تطلعها لأن يؤدى إنهاء الحرب إلى اعادة تركيز الاهتمام الدولى مرة أخرى على الأوضاع المأساوية إنسانيا وأمنيا للشعب الفلسطينى فى قطاع غزة والضفة الغربية، وسرعة العمل على بدء تنفيذ المرحلة الثانية من خطة الرئيس الامريكى دونالد ترامب للسلام.

أميرة الشريف

إحالة صبرى نخنوخ و 10 آخرين إلى "الجنايات" بتهم خطف واحتجاز وسرقة بالإكراه

أمرت النيابة العامة بإحالة المتهم صبرى حلمى نخنوخ حنا وعشرة متهمين آخرين إلى محكمة الجنايات؛ لارتكابهم عدة جرائم.

وجاء فى قرار الإحالة الخاص بالقضية، التى قُيدت برقم ٦٢٦٢ لسنة ٢٠٢٦ جنايات التجمع الخامس، أن المتهمين تواطأوا على ارتكاب جرائم استعراض القوة، والتلويح بالعنف ضد مواطنين، فضلاً عن تنفيذ عمليات سرقة بالإكراه، والتهديد المصحوب بطلب الابتزاز.

كما شملت لائحة الاتهامات الرسمية الموجهة لنخنوخ ومعاونيه، التعدى بالضرب والسب والقذف، وتعمّد إزعاج المواطنين، إضافة لإساءة استعمال وسائل الاتصالات الحديثة، واستعمال حسابات خاصة على شبكة الإنترنت بقصد تسهيل ارتكاب الجريمة.

وكانت التحقيقات التى باشرتها النيابة العامة قد أسفرت عن ثبوت الأدلة ضد المتهمين الأحد عشر، ليصدر القرار القضائى بنقل القضية إلى محكمة الجنايات المختصة بدائرة التجمع الخامس لبدء محاكمتهم وفقاً لقانون العقوبات ومكافحة الجرائم الإلكترونية.

فيما نص قرار سابق للنيابة بالتحفظ على أموال المتهمين فى القضية ومنعهم مؤقتاً من التصرف بممتلكاتهم لحين الفصل النهائى فى القضية.

وحسب النيابة، فقد أسفر فحص الهواتف الخاصة لنخنوخ والمتهمين وتفريغ محتواها، عن تسجيلات مرئية وصوتية كشفت عن جرائم أخرى مروعة ارتكبها التشكيل العصابي، شملت وقائع خطف مقترنة بهتك عرض، واحتجاز مواطنين مصحوباً بتعذيب بدنى بحقهم، وإكراه الضحايا على توقيع أوراق ومستندات تحت التهديد، وحيازة أدوات تستخدم فى التعذيب، فضلاً عن اقتناء حيوانات برية شرسة لترهيب الضحايا. يذكر أنه تم توقيف صبرى نخنوخ عام ٢٠١٢ داخل فيلته بالإسكندرية، حيث عثر بداخلها آنذاك على ترسانة أسلحة وحيوانات مفترسة. فيما صدر بحقه حكم بالسجن بتهم حيازة أسلحة وتزوير، إلا أنه خرج، ليتجه بعدها لممارسة الأعمال التجارية والاستثمار فى قطاع الأمن والحراسة.

وارتباطاً بهذه الواقعة ألقت الأجهزة الأمنية فى مصر قبل أيام القبض على رجل الأعمال أحمد الحداد، زوج الفنانة هاجر أحمد. وتعود الأزمة إلى نزاع حاد دار بين عدة أطراف بخصوص فيلا فى منطقة الساحل الشمالي، تُقدّر قيمتها الإجمالية بنحو ٥٠ مليون جنيه مصري، كان قد تم بيعها فى وقت سابق. ليتفجر الخلاف لاحقاً بين الأطراف المعنية حول مستحقات مالية متبقية من الثمن الكلى للعقار بلغت قيمتها قرابة ٢٠ مليون جنيه، ما أدى فى النهاية لتصاعد حدة الأزمة وتفاقمها.

السيد جمال الدين

جريدة أسبوعية – تصدر عن مؤسسة المشهد للصحافة والنشر

المشهد

لا سقف للحرية

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير

مجدى شندى

الموقع الإلكترونى

www.elmashhad.online

العدد 354 – السنة الرابعة عشرة –

الإثنين 15 يونيو 2026 م –

29 من ذي الحجة 1447 هـ

10 صفحات – الثمن : 5 جنيهات

الذكاء الاصطناعي

اذا كان لايشعر .. لماذا لديه مايشبه المشاعر 02

ثقافة

أحمد سراج يقرأ نقطة نظام لصبحي موسى 08

كتاب

"كارت أحمر" .. الاقتصاد السياسي للكرة

10

مقارنة بين اتفاقى ترامب وأوباما مع إيران

يصر الرئيس الأمريكى دونالد ترامب على أن الاتفاق الذى توصل إليه مع إيران أفضل من ذلك الذى أبرمه الرئيس السابق باراك أوباما فى عام ٢٠١٥، فى حين يقول منتقدو ترامب إن مكاسبه فى هذه المرحلة أقل كثيرا مقارنة بما حصل عليه أوباما كما أن التنازلات التى قدمها لطهران أكثر.

وفيما يلى مقارنة بين الاتفاقين:

المضمون

الاتفاقان مختلفتان تماما. ولا تمثل مذكرة التفاهم التى وقعها ترامب مع إيران اتفاقا نهائيا بل هى إطار عمل من ورقة ونصف ورقة يتألف من ١٤ نقطة جرى التفاوض عليه بشكل متقطع على مدى أسابيع.

وأطلقت هذه المذكرة فترة تفاوض مدتها ٦٠ يوما للسعى إلى تسوية شاملة للحرب التى استمرت قرابة أربعة أشهر، لكن لا يزال هناك العديد من العقبات التى يتعين تجاوزها بشأن قضايا منها البرنامج النووى الإيرانى وتخفيف العقوبات ومستقبل مضيق هرمز.

أما اتفاق أوباما فكان وثيقة نهائية ومفصلة بعنوان (خطة العمل الشاملة المشتركة) فى أكثر من ١٦٠ ورقة. وركز ذلك الاتفاق بشكل محدود على تقييد الأنشطة النووية الإيرانية لكنه تضمن معايير صارمة. وانسحب ترامب من الاتفاق فى عام ٢٠١٨ واصفا إياه بالسيئ.

وبينما اعتمد نهج ترامب على مفاوضات ثنائية بين الولايات المتحدة وإيران، أشرك أوباما الصين وفرنسا وألمانيا وروسيا وبريطانيا والاتحاد الأوروبى فى مفاوضات استمرت نحو عامين.

البرنامج النووي

تضمن كلا الاتفاقين التزاما مكتوبا من إيران بعدم السعى أبدا إلى حيازة سلاح نووى لكن ترامب يصر، على غير الحقيقة، على أن طهران لم تتعهد بذلك مطلقا من قبل. وقال ترامب إن التهديد النووى كان السبب الرئيسى لدخوله الحرب.

فرض اتفاق أوباما قيودا صارمة على مساعى إيران لإنتاج اليورانيوم بدرجة النقاء اللازمة للاستخدام فى صنع الأسلحة بهدف إطالة فترة "الانطلاق" التى ستحتاجها لإنتاج قنبلة. وقالت الحكومة الأمريكية إن طهران كانت ملتزمة بالاتفاق حتى انسحب ترامب من خطة العمل الشاملة المشتركة.

ولا يحدد الاتفاق المؤقت الذى أبرمه ترامب سوى مسار عام نحو كبح الأنشطة النووية الإيرانية دون أى التزامات محددة من طهران بخلاف مناقشة القضايا النووية خلال فترة الستين يوما. ويشير الاتفاق إلى استعداد إيران لحل الخلاف حول مخزونها من اليورانيوم المخصب لدرجة قريبة من المستوى اللازم لصنع القنابل، بما يتضمن إمكانية "تخفيف التركيز" فى الموقع تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهى هيئة الرقابة النووية التابعة للأمم المتحدة، لكنه يترك هذا القرار للاتفاق النهائي.

وتضمنت خطة العمل الشاملة المشتركة عمليات تفتيش دولية واسعة النطاق لكن مذكرة التفاهم لا تدعو إلى أى إعادة لتلك العملية فى المستقبل.

العقوبات والأصول المجمدة

يتضمن الاتفاقان تخفيف العقوبات والإفراج عن أصول مجمدة، ولكن بأساليب مختلفة تماما. وتتوق إيران إلى ذلك الآن أكثر من أى وقت مضى لدعم اقتصادها المتعثر.

وخفف أوباما بعض العقوبات فى وقت مبكر، لكن ذلك لم يتحدث إلا بعد توقيع تسوية شاملة، ثم بدأ فى تطبيق تخفيف العقوبات تدريجيا بعد التحقق من اتخاذ خطوات من جانب إيران.

أما مذكرة ترامب فقد خففت العقوبات أولا وسمحت لإيران بتصدير النفط على الفور مع تأجيل التفاوض حول حزمة نهائية إلى مرحلة لاحقة.

كما تفتح المذكرة الباب أمام الإفراج عن مليارات الدولارات من الأموال المجمدة، دون أن تحدد متى قد يحدث ذلك.

ويدعو بند آخر الولايات المتحدة وحلفاءها فى الشرق الأوسط إلى إنشاء صندوق بقيمة ٣٠٠ مليار دولار لإيران من أجل التنمية الاقتصادية لكن لا يزال الغموض يكتنف الشروط والجدول الزمنى لعمل هذا الصندوق.

وأثار ذلك انتقادات من مناهضين لإيران داخل الحزب الجمهورى نفسه الذى ينتمى إليه ترامب، الذين رأوا أنه يقدم تنازلات أكثر من اللازم.

وانتقد ترامب أوباما لسنوات بسبب إعادة الرئيس الديمقراطى إلى طهران مبلغ ١,٧ مليار دولار من عائدات مبيعات الأسلحة المجمدة منذ عام ١٩٨١.

لكن يبدو الآن أن ترامب، الذى عبر بوضوح عن ازدرائه لأى مقارنة بين اتفاقه واتفاق أوباما، سيقدم لإيران أموالا تفوق ذلك أضعافا مضاعفة.

مضيق هرمز

لم تتناول خطة العمل الشاملة المشتركة سوى القضايا النووية، وهو خيار كان متعمدا من إدارة أوباما التى رأت أن إدراج قضايا أخرى للمنطقة فى الخطة سيجعل التوصل إلى اتفاق نهائى أمرا مستحيلا.

لكن مذكرة التفاهم التى أبرمها ترامب تمثل نقطة الانطلاق الدبلوماسية لإنهاء الحرب التى شنها جنبا إلى جنب مع إسرائيل فى ٢٨ فبراير شباط والتى أحدثت صدمات فى الاقتصاد العالمي.

ونتيجة لذلك يتمثل أحد محاور الاتفاق الحالى الرئيسية فى إعادة فتح مضيق هرمز، وهو ممر مهم لمرور شحنات النفط كانت إيران قد أبقته فى حكم المغلق منذ بداية الحرب. وتصر إيران الآن على الاحتفاظ بدور إدارى فى المضيق لم تكن تتمتع به قبل الحرب، وربما يشكل ذلك نقطة خلاف فى المفاوضات المقبلة.

من آندى سوليفان ومات سبيتالنيك

واشنطن – (رويترز)

2 مليون خدمة إسعاف سنويا

استعرض د. عمرو رشيد، رئيس هيئة الإسعاف المصرية، أبرز مؤشرات الأداء والخدمات التى تقدمها الهيئة، خلال اجتماعه مع رئيس مجلس الوزراء. أوضح رشيد أن متوسط الخدمات الإسعافية المقدمة سنويًا يبلغ نحو مليونى خدمة، فيما يتجاوز عدد البلاغات الطارئة ١,٤ مليون بلاغ سنويًا، إلى جانب نحو ٨٦٠ ألف بلاغ غير طارئ.

وأضاف: أن الهيئة نجحت فى تحقيق متوسط زمن استجابة على الطرق السريعة يتراوح بين ٨ و١١ دقيقة لنحو ٨٥٪ من إجمالى البلاغات، مع استهداف خفض زمن الاستجابة فى الحالات الطارئة ليصل إلى ٨ دقائق كحد أقصى، بما يتوافق مع المعايير الدولية.

تحليل إخبارى | هل انتهى عصر عزل إيران؟

قراءة مسودة الاتفاق الذى نشرته وسائل إعلام إيرانية تكشف عن مباراة جديدة مثيرة فى الشرق الأوسط لا تحدها الخصومة الدائمة ولا الميراث التاريخيّ للصراعات ولكن القدرة على بناء تفاهمات وتحالفات وخروج من العزلة وهو خروج سيكون له تبعات مهمة مثلما اشرت فى تحليل سابق قبل يومين:

١. لا تتحدث الوثيقة عن برنامج نووى بقدر ما تتحدث عن إعادة ترتيب الشرق الأوسط. فالقضية النووية تبدو فى البنود مجرد ملف تفاوضى واحد داخل مشروع أكبر يشمل الأمن الإقليمى والطاقة والاقتصاد والملاحة البحرية والعلاقات الأمريكية الإيرانية ومستقبل النظام الإقليمى كله.

٢. تكشف البنود انتقالاً محتملاً فى التفكير الأمريكى من استراتيجية الاحتواء إلى استراتيجية الدمج. فمنذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ انصب التفكير الأمريكى على إدارة الخطر الإيرانى أو احتوائه أو الضغط عليه، بينما توحى هذه البنود – إذا صحت – بمحاولة لتحويل إيران إلى طرف مندمج داخل نظام إقليمى جديد بدلاً من بقائها خارجه.

٣. تعكس المطالب الإيرانية انتقالاً من خطاب الثورة إلى خطاب الدولة. فالوثيقة لا تبدأ بتصدير الثورة أو الشعارات العقائدية، وإنما تبدأ بالسيادة ورفع العقوبات وإعادة الأموال وإعادة الإعمار والاستثمارات وحرية التجارة، وهى لغة تنتمى إلى منطق الدول أكثر من منطق الحركات الثورية.

٤. تشير قيمة إعادة الإعمار المقترحة البالغة ٣٠٠ مليار دولار إلى أن القضية لم تعد مجرد رفع عقوبات بل مشروع لإعادة تأهيل الاقتصاد الإيرانى بالكامل. فهذه الأرقام تذكر بخطط إعادة بناء الدول بعد الحروب الكبرى أكثر مما تشبه الاتفاقات التقليدية الخاصة بالملف النووي.

٥. يحمل مطلب الإفراج عن الأموال المجمدة قبل بدء المفاوضات دلالة سياسية مهمة. فهو يعكس رغبة إيرانية فى الحصول على دليل عملى على تغير السياسة الأمريكية قبل تقديم أى تنازلات استراتيجية، وهو تعبير عن أزمة الثقة العميقة التى تراكمت خلال العقود الماضية.

٦. يمثل التركيز على النفط والقطاع المالى مؤشراً إلى أن الاقتصاد أصبح أولوية الأمن القومى الإيرانى. فالاقتصاد لم يعد مجرد ملف داخلي، بل تحول إلى شرط أساسى لاستقرار النظام نفسه واستمرار قدرته على إدارة التوازنات الداخلية والخارجية.

٧. يشير استبعاد ملف الصواريخ ودعم حركات المقاومة – إذا صح ايضا – إلى محاولة للفصل بين الملفات بدلاً من ربطها جميعاً فى اتفاق واحد. وهو تحول يعكس إدراكاً بأن تحميل أى اتفاق بكل القضايا الإقليمية يجعله شبه مستحيل التحقيق. يمكن ان يسوق ترامب هذا البند وسط أنصار إسرائيل باعتباره حقق انتصارا على خصوم إسرائيل بفك ارتباطهم ولو مؤقتا.

٨. يكشف بند احترام السيادة وعدم التدخل عن تحول محتمل فى طبيعة العلاقة الأمريكية الإيرانية من محاولة تغيير النظام إلى محاولة تغيير السلوك. وهذه نقطة فارقة لأنها تنقل مركز الثقل من السياسة الداخلية الإيرانية إلى السلوك الخارجى الإيراني.

٩. يحمل بند الانسحاب الأمريكى من المناطق المحيطة بإيران دلالة أكبر من مجرد إعادة انتشار عسكري. فهو يمس مستقبل الوجود الأمريكى فى الخليج والعراق وسوريا وربما يعكس تصوراً جديداً لتوازن القوى فى المنطقة.

١٠. يمثل فتح مضيق هرمز وفق ترتيبات تحددها إيران اعترافاً ضمنياً بدور إيرانى رئيسى فى أمن الخليج إذا صحت الصياغة المنشورة. وهذه ليست مسألة ملاحية فقط، بل تتعلق بإعادة توزيع النفوذ الإقليمي.

١١. تعكس آلية الإشراف الدولية المقترحة محاولة لتحويل الاتفاق من تفاهم سياسى مؤقت إلى إطار مؤسسى طويل الأجل. فوجود آلية تنفيذية وقرار من مجلس الأمن يعنى السعى إلى منح الاتفاق شرعية دولية تتجاوز تغير الإدارات الأمريكية.

١٢. يكشف الربط بين العقوبات والملف النووى فقط عن إمكانية فصل الاقتصاد عن بقية ملفات الصراع الإقليمي. فإذا تحقق ذلك، فإن إيران قد تدخل الاقتصاد العالمى مع استمرار خلافاتها السياسية مع الغرب، وهو نموذج عرفته تجارب دولية أخرى.

١٣. قد يكون أهم ما فى الوثيقة أنها تعكس تصوراً جديداً لمفهوم الردع نفسه. فالردع هنا لا يقوم فقط على التوازن العسكري، وإنما على خلق شبكة من المصالح الاقتصادية تجعل العودة إلى الحرب مكلفة لجميع الأطراف.

١٤. ينسجم هذا السيناريو مع اتجاه عالمى أوسع نحو إعادة توظيف الاقتصاد باعتباره أداة للأمن والاستقرار. فالاستثمار وسلاسل الإمداد والطاقة والبنية التحتية أصبحت فى كثير من الأحيان أدوات جيوسياسية لا تقل أهمية عن الجيوش.

١٥. قد يؤدى نجاح مثل هذه الصيغة إلى تحول تدريجى داخل إيران نفسها. فالانفتاح على الأسواق العالمية والاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا والسياحة والتعليم قد يخلق قوى اجتماعية جديدة تدفع نحو مزيد من البراجماتية وتراجع مركزية الخطاب الأيديولوجي.

١٦. لا يعنى ذلك بالضرورة تحول إيران إلى نموذج غربى أو ديمقراطية ليبرالية. فالتجربة الصينية أثبتت أن الاندماج الاقتصادى العالمى لا يستلزم بالضرورة تبنى النموذج السياسى الغربي، وإنما قد ينتج نموذجاً وطنياً مختلفاً وأكثر انفتاحاً اقتصادياً.

١٧. يفتح هذا السيناريو الباب أمام إعادة تعريف الشرعية السياسية داخل الجمهورية الإسلامية. فقد تصبح التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة والاندماج فى الاقتصاد العالمى مصادر جديدة للشرعية تكمل أو حتى تنافس الشرعية الثورية التقليدية.

١٨. قد تصبح "صفقة هرمز" فى هذه الحالة معادلاً تاريخياً لاتفاقات غيرت خرائط جيوسياسية كاملة، لأنها لن تتعلق بالملاحة فقط، بل بإعادة توزيع الأدوار الأمنية والاقتصادية فى الخليج والشرق الأوسط وآسيا الغربية.

١٩. يكمن السؤال الحقيقى فى ما إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة للاعتراف بإيران كقوة إقليمية شرعية، وما إذا كانت إيران مستعدة فى المقابل للتحول من مشروع ثورى إلى مشروع دولة كبرى تسعى إلى النفوذ عبر الاقتصاد والاستثمار والربط الإقليمى أكثر من سعيها إليه عبر المواجهة والصراع. ولو سقطت حجة البرنامج النووى سهلت عملية تخفيف العداوة بين إيران وإسرائيل وليس بالضرورة الاتفاق او التقارب بينهما.

٢٠. إذا صحت هذه التسريبات، فإن أهميتها التاريخية لا تكمن فى بنودها التفصيلية، بل فى الفلسفة الكامنة وراءها. فهى تشير إلى احتمال انتقال الشرق الأوسط من مرحلة عنوانها "إدارة الصراع" إلى مرحلة عنوانها "إعادة هندسة النظام الإقليمي". وفى هذه القراءة، لا تصبح القضية النووية سوى المدخل، بينما يكون الهدف الحقيقى هو إعادة دمج إيران فى نظام عالمى أكبر، بحيث تتحول من لاعب معزول يعتمد على منطق الثورة إلى قوة إقليمية مندمجة تعتمد بدرجة متزايدة على منطق التنمية والمصالح الاقتصادية والترابط الدولي.

نقلاً عن صفحة الكاتب على موقع فيس بوك

بقلم: عزت إبراهيم